

الى اراضيهم ، الا ان « محكمة العدل » تنازلت وتبررت من الموضوع على اساس انه موضوع اممي ، اما رئيس الدولة فانه « لا يرى مكانتنا لتدخله في القضية » وغيبا بعلق برئيسة الوزراء قائلاً « توافق على ما يفعله الجيش الاسرائيلي » . وازاء هذا الضغط ضد ابناء القبائل في رفضهم للتعويضات المقترحة التي يزداد حجمها يوماً بعد يوم بغرض امتصاص النقبة ، ولا يزال الشيخ سليمان الحلو متمسكا بالطلب العادل : العودة ورفض التمييز « وحتى لو مرت مئة سنة » كما يقول للشيخ الحلو « فاننا لن نتخلي عن الارض ولن نوافق على التعويضات » (داغار ٧٢/٩/٢٤) .

المستوطنون والحرم الابراهيمي : تفجرت خلال شهر سبتمبر قضية ابطالها مستوطنون وضحيتهما كالعادة عرب ، وحكمتها سلطات الاحتلال ، وقد وصلت هذه القضية من الشدة لدرجة ان وجدت الحكومة الاسرائيلية ضرورة ادراجها في جلسة مجلس الوزراء لتداولها وايجاد الحلول لها . والسبب الرئيسي الذي يكن وراء هذه القضية هو السبب نفسه الذي يكن وراء قضية مشارف رفح : التوسع والسلب ، اقامة وقائع جديدة وازالة معالم قديمة .

تمود اصول القضية الى قصة الاستيطان الاسرائيلي في الخليل والى الترتيبات التي تمت الموافقة عليها بين سلطات الحكم العسكري من جهة وبين رئيس بلدية الخليل ورجال الدين الاسلامي من جهة اخرى بشأن القيام بالمساعي الدينية لمسلمي المدينة العرب والمستوطني المدينة والزوار اليهود في الحرم الابراهيمي ، او كما يسميه الاسرائيليون « مغارة الكيلا » . وبسبب هذا الاتفاق اصدر جهاز الحكم العسكري تعليمات تنطبق الى اوقات فتح الحرم امام المصلين المسلمين واوقات فتحه امام المصلين والزوار اليهود (سبع ساعات خلال اليوم) وكذلك الى سلوك الزوار في الحرم مع المحافظة على الهدوء بما يتلاءم وقدسية المكان ، وعدم حمل السلاح وعدم تناول الطعام داخله ، كما نصت التعليمات على منع ادخال الحيوانات داخل الحرم . ومن الواضح ان هذه التعليمات موجهة بشكل خاص الى الزوار اليهود وليس الى رواد المسجد للمسلمين .

وتضمن الاتفاق ايضا تخصيص مكان داخل الحرم لليهود وتخصيص مكان اخر للمسلمين ، وقد وافق

المستوطنون اليهود في ذلك الوقت على هذه الترتيبات ، الا انهم في الاونة الاخيرة اصيبوا بحس التوسع واخذوا يشكون من خيق المكان المخصص لهم ويطالبون بتوسيعه ، وبما ان الاتفاق يحول دون ذلك ، قام المستوطنون بتجاوز الاتفاق وانتهاكه حين اخذوا يتوسعون في المسجد لخلق وقائع جديدة ، الامر الذي ارغم سلطات الاحتلال على التدخل في القضية ، بيد ان المستوطنين لم يرتدعوا واخذوا يلجأون الى اساليب مخزية ومثينة ، فقد بدأوا باعمال السلب فاقدموا على سرقة بسط المسجد المعدة للصلاة واحذية المصلين المسلمين والممتلكات الموجودة في الحرم الابراهيمي ، كما اعترف بذلك المتحدث الرسمي باسم الحكم العسكري في الضفة الغربية ، ولم يكف هؤلاء بالاعمال المشينة التي جعلت الكثير من المصلين يعودون الى بيوتهم خفاة ، بل الحقوا اعمال السرقة والسلب بسلسلة من الاعتداءات المشفوعة بالخطيئة مثل السب بايديهم في الاماكن المعدة للمسلمين ، والاعتداء على شيخ المسجد الشيخ عاتق الجودي مع توجيه الشتائم اليه . ولم يقتصر طيش المستوطنين وخطيئتهم على الاحياء بل وصل الى درجة انتهاك حرية الموتى ، فمن المعروف ان المسلمين يصلون على يوتاهم داخل الحرم الابراهيمي ، غير ان ذلك لم يرق بعين المستوطنين « وقد هدد المستوطنون اكثر من مرة ، بقلب جنازات الموتى للمسلمين في اثناء طقوس الجنازة » (هارتس ٧٢/٩/٥) .

عند ذلك وجد الحاكم العسكري نفسه مضطرا للتدخل وبذل محاولة لايقاف المستوطنين عن حدهم ، خشية ان تنتشر اخبارهم المخزية وتسيء الى سمعة « الاحتلال الليبرالي » ، معتزفا « بحدوث تجاوزات متكررة بواسطة مجموعة من بين المستوطنين » في الحرم الابراهيمي ، وعند ذاك برزت القضية ، ليست كقضية بين العرب والمستوطنين ، بل كقضية بين الحاكم العسكري والمستوطنين ! وقد اتخذ نشاط المستوطنين من اجل الاستيلاء على الحرم مسارين له : الاول يتمثل في ارسال مذكرات الى الجنيرال الاسرائيلي والى اعضاء الحكومة والكليبات والفاني يتمثل في محاولة خلق وقائع جديدة لامتلاك الحرم الابراهيمي وجعله يهوديا صافيا لا نزاع حوله ، وتعترف صحيفة (هارتس ٧٢/٩/١٢) بذلك بقولها : « حاول المستوطنون برئاسة الحاخام ليفنجر تدريجيا خلق امر واقع